الأمم المتحدة

A/79/123

الجمعية العامة

Distr.: General
9 July 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 71 من القائمة الأولية*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

حالة المدافعين عن حقوق الإنسان

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، المقدم عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 4/52.

* A/79/50.

120824 010824 24-12521 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان

موجز

في هذا التقرير، تسلط المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، الضوء على إسهامات المدافعين عن حقوق الإنسان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتبين المقررة الخاصة في التقرير كيف أن المدافعين عن حقوق الإنسان يضعون حقوق الإنسان في صميم التنمية المستدامة في كل هدف من الأهداف السبعة عشر، وأنهم بذلك يساعدون الدول في الوفاء بمسؤوليتها عن عدم ترك أحد خلف الركب. وتبرز المقررة الخاصة أن هذا العمل يزداد صعوبة بسبب القيود المتزايدة على الحق في الدفاع عن الحقوق.

أولا - مقدمة

1 - مع بلوغ منتصف الطريق قبل حلول الموعد النهائي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في العام الماضي، أعلنت الأمم المتحدة أن 15 في المائة فقط من أهداف التنمية المستدامة تسير على مسارها الصحيح، وأن "تحولاً جوهرياً في السلوك العالمي" بات ضروريا للوفاء بوعود الأهداف[1]. ويجب أن يشمل جزء من هذا التحول الجوهري تقديراً جديداً للدور الأساسي الذي يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان في مساعدة الدول على تحقيق الأهداف، وكذلك عكس مسار القيود المتزايدة على الحق في الدفاع عن الحقوق.

2 - وبالنظر إلى أن أكثر من 90 في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة متضمنة في الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان[2]، فمن الواضح أن حقوق الإنسان أساسية للتنمية وأن التنمية أساسية لإعمال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن الترابط بين حقوق الإنسان التي يرتكز عليها كل هدف من أهداف التنمية المستدامة يوضح أنه لا يمكن معالجتها بمعزل عن بعضها البعض. فلا يمكن القضاء على الفقر (الهدف 1) دون القضاء على الجوع (الهدف 2)، ولا يمكن تحقيق أي منهما إذا كان عدم اتخاذ إجراءات مناخية (الهدف 13) يؤدي إلى الإفقار مجددا ويعرض الحياة على البر للخطر (الهدف 15).

3 - ومن الواضح كذلك أن من يعملون على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إنما يفعلون ذلك خدمة لحقوق الإنسان؛ إنهم المدافعون عن حقوق الإنسان والمدافعون عن أهداف التنمية المستدامة. وهم يضعون المبدأ التوجيهي الأول لنداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان موضع التنفيذ، أي وضع "الحقوق في صميم التنمية المستدامة"[3].

4 - وكما توضح المقررة الخاصة في التقرير، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان ينشطون في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، حتى لو كان العمل الذي يقومون به أو اختصاصهم لا يتناسب مع الافتراضات الشائعة بشأن من ينطبق عليه لقب المدافع عن حقوق الإنسان. ومع ذلك، ومن خلال المساعدة في تحقيق غايات الأهداف، فإنهم يسهمون في حماية وتعزيز حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا؛ فإن إسهامهم هذا يستحق المزيد من الاعتراف والحماية. ومن خلال تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، فإنهم أيضا يوجهون انتباه الحكومات بوضوح شديد إلى ما هو غير مستدام وغير شامل للجميع وما يُخلِّف الناس عن الركب.

5 - وبالفعل، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان يجلبون بشكل خاص قيمة مضافة لهذا الالتزام السياسي الشامل بـ "عدم ترك أحد خلف الركب"[4]. فغالبًا ما يكون عملهم متجذرًا في أكثر المجتمعات تهميشًا، وغالبًا ما يعملون على تصحيح الاختلالات الكبيرة وغير المنصفة في موازين القوى، ولديهم إمكانية الوصول إلى

(1) United Nations, "Only 15 per cent of global development goals on track, as multiple factors stall, hamper, reverse inclusive and sustained development, Third Committee stresses", 28 September 2023.

(2) United Nations Development Programme, "Governance: human rights for sustainable development".

(3) الأمم المتحدة، "أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" (2020).

(4) انظر https://unsdg.un.org/ar/2030-agenda/universal-values/leave-no-one-behind.

شـرائح المجتمع المتوارية عن الأنظار. وهم يقدمون إلى هذا العمل الخبرة في مجال الدعوة والمعرفة بالحقوق وشبكات العلاقات.

6 - وفي حين أن بعض الدول تقدر بوضـوح المسـاهمة التي يقدمها المدافعون عن حقوق الإنسـان في مسـاعدتها على تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة، فإن المقررة الخاصـة ترى أنه من غير المفهوم لماذا تعمد دول أخرى كثيرة إلى منعهم من القيام بهذا العمل. وعلى النحو المبين أدناه، يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للتهديد والتجريم والاعتداء والقتل بسبب سعيهم السلمي لإحراز تقدم في تحقيق الأهداف التي اتفقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، البالغ عددها 193 دولة، على محاولة تحقيقها.

7 - وتحثّ المقررة الخاصـــة الدول على اعتبار أولئك الذين يمارســـون حقهم في الدفاع عن الحقوق وتعزيز أهداف التنمية المستدامة حلفاء أساسيين، في إطار مشروع مشترك أوسع نطاقاً للحد من عدم المساواة والقضاء على التمييز والوصول أولا إلى الفئات الأشد تخلفاً عن الركب.

ثانيا - المنهجية

8 - في 13 أيار/مايو 2024، وُجهت دعوة رســـمية لتقديم ورقات للإســـهام في التقرير إلى الدول والمؤســـســـات الوطنية لحقوق الإنســـان والأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وورد ما مجموعه 87 ردا من 41 بلدا.

9 - وتشـــكر المقررة الخاصـــة على وجه الخصـــوص حكومات أرمينيا وإكوادور وإيطاليا والجمهورية الدومينيكية وقطر ومقدونيا الشمالية، وهي الدول الست الوحيدة التي استجابت لطلبها بتقديم مدخلات.

10 - ولا يهدف التقرير إلى أن يكون شـاملاً، وهو يعتمد بشـكل أسـاسـي على المدخلات الواردة أثناء عملية التشـاور. وتشـير المقررة الخاصـة إلى أن الحالات التي تم تسـليط الضـوء عليها في التقرير لا تمثل سـوى عينة صـغيرة من العمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسـان لدعم عينة صـغيرة من غايات أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا - الإطار القانوني

11 - توفر خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030، التي اعتمدتها جميع الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة في عام 2015، خطة مشـتركة للسـلام والازدهار للناس ولكوكب الأرض، الآن وفي المسـتقبل. وتوجد في صـميم هذه الخطة أهداف التنمية المسـتدامة السـبعة عشـر، التي تمثل نداء عاجلا لكي تقوم جميع البلدان، المتقدمة النمو والنامية، باتخاذ إجراءات في إطار شـراكة عالمية. ففي الأهداف، يُعترف بأن القضـاء على الفقر وغيره من أشـكال الحرمان لا بد وأن يسـير جنباً إلى جنب مع اسـتراتيجيات يرام بها تحسـين الصـحة والتعليم، والحد من التفاوت، وتحفيز النمو الاقتصـادي، وأن القيام بكل ذلك لا بد أن يكون مقترناً بالتصـدي لتغير المناخ والعمل على حفظ محيطاتنا وغاباتنا. وكل أربع ســـنوات، يجتمع المنتدى الســـياســـي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة، وهو يُعرف أيضا باسم مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة.

12 - وأهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً؛ ومع ذلك، فمن المتوقع أن تتولى الدول زمام الأمور وتضع إطارًا وطنيًا لتحقيقها. وتتحمل البلدان المسؤولية الرئيسية عن المتابعة والاستعراض على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ هذه الأهداف وغاياتها بحلول عام 2030.

13 - وفي الوقت نفسه، تظل الدول، عند العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ملزمة بالتزاماتها بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان الملزِمة ذات الصلة، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً.

ألف - الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)

14 - من الأمور الأساسية لتحقيق هدف القضاء على الفقر الوصول إلى الفئات الأكثر عرضة لخطر التهميش. وهذا الخطر مرتفع بشكل خاص في البلدان التي يتم فيها تجريم أفعال مثل عدم سداد الديون أو التسكع. ويؤدي ذلك إلى زيادة وصم أولئك الذين يعيشون في حالة فقر ويزيد من اكتظاظ السجون.

15 - وفي عام 2017، أطلقت المنظمة غير الحكومية AdvocAid في سيراليون حملة "إلغاء تجريم الفقر"، بعد أن وجدت أن أكثر الأشخاص عرضة للسجن نتيجة للمخالفات البسيطة، بما في ذلك قوانين التسكع، هم تجار الشوارع، والأشخاص الذين يشتغلون بالجنس والدعارة، والذين يعيشون بالفعل في حالة فقر. وكان عدد غير متناسب من المتضررين من النساء.

16 - وفضلا عن ذلك، وجدت المنظمة أنه عندما تُجبر أولئك النساء على قضاء بعض الوقت في السجن، يخرُجن منه وقد فقدن ما كن يكسبنه، مما يجعلهن أقل قدرة على رعاية أنفسهن وأسرهن وسداد ديونهن. وفي عام 2022، رفعت منظمة AdvocAid قضية إلى محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بحجة أن "هذه القوانين وتطبيقها يستهدفان بشكل غير عادل الفئات الفقيرة والأكثر هشاشة في المجتمع ويخضعانها لعقوبات جنائية على أفعال ضارة محتملة وليست فعلية"[5]. ولا تزال القضية قيد النظر.

17 - وقد أشار المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، في تقرير قُدم في عام 2023 إلى مجلس حقوق الإنسان، إلى الطبيعة المترابطة والمتعاضدة لأهداف التنمية المستدامة وإلى أهمية وجود بيئة مؤاتية للدفاع عن حقوق الإنسان لتحقيق الأهداف. ووصف الكيفية التي يُجبر بها الناس، ولا سيما الفلاحين والشعوب الأصلية، على العيش في الفقر لأنهم "يُبعدون ويحرمون من الوصول إلى أراضيهم ومناطقهم" (A/HRC/52/40). وفي هذا الصدد، يمكن أيضًا اعتبار المدافعين عن حقوق الإنسان الذين ينظمون أعمال المقاومة السلمية في وجه محاولات الاستيلاء على أراضي مجتمعاتهم المحلية بأنهم يؤدون دورًا في منع الإفقار.

18 - وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يصاحب الاستيلاء على الأراضي إزالة الغابات والتعدين غير القانوني وتلوث البيئة ومجموعة من الآثار المترابطة الأخرى التي تقوض العديد من أهداف التنمية المستدامة،

(5) Advocaid, "Court case filed against Sierra Leone to overturn discriminatory loitering laws", 4 May 2022.

بما فيها الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف 6 (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي) والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) والهدف 13 (العمل المناخي) والهدف 15 (الحياة في البر).

19 - وقد دأبت حركة ريوس فيفوس (Ríos Vivos)، وهي حركة لحقوق الإنسان تدافع عن الأراضي في محافظة أنتيوكيا في كولومبيا، منذ أكثر من عقد من الزمن على فضح الآثار السلبية على حقوق الإنسان التي يخلفها تشييد سد "هيدرو إيتوانغو" على آلاف الأسر التي تعيش هناك. وشمل ذلك عمليات الإخلاء القسري، والفيضانات، والانهيالات الأرضية، وإزالة الغابات، وعدم تقديم تعويضات عادلة[6]. وقد تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان المنتمون إلى الحركة للتهديد والاعتداء والتخويف والافتراء والمراقبة والتهديد بالقتل[7] والقتل[8]، بينما فقد الصيادون والمزارعون وعمال المناجم الحرفيون التقليديون جميعهم سبل عيشهم بسبب آثار البناء، مما جعلهم في حالة "فقر وتخلف"[9]. ولم ترد الشركة المتعاقدة على تطوير المشروع، واسمها Empresas Públicas de Medellin (شركة ميديلين للمشاريع العامة)، على مزاعم التهديدات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الواردة في رسالة بعثتها إليها آلية الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في عام 2020[10].

باء - الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع)

20 - بما أن الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف 1، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان يساهمون بشكل خاص في تحقيق الغايتين 1[11] و 3[12] من الهدف 2 في المساعدة على التصدي للجوع.

21 - يتألف اتحاد الفلاحين الجنوبيين في تايلاند من 350 أسرة عضوا تنتمي إلى خمسة مجتمعات محلية في محافظة سورات تاني، وينشط في الدعوة إلى إصلاح نظام توزيع الأراضي الذي يفتقر إلى حد كبير إلى الإنصاف. وأدى تركيز الاتحاد على السيادة الغذائية وإنشاء نظم غذائية مستدامة بقيادة المجتمع المحلي إلى جعله مستعدا بشكل جيد للتعامل مع نقص الغذاء الذي حدث خلال جائحة مرض فيروس

(6) ورقة مقدمة من مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

(7) انظر البلاغ COL2020/2، المتاح عبر الرابط https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25103.

(8) مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (انظر www.business-humanrights.org/es/%C3%BAltimas-noticias/colombia-denuncian-asuncian-asesinatos-deopositores-opositores-a-represa-hidroituango-deepm-la-empresa-niega-cualquier-v%C3%ADnculo).

(9) Movimiento Ríos Vivos, "Declaration of communities affected by the IDB group", 10 August 2020.

(10) انظر البلاغ OTH 2020/11، المتاح عبر الرابط https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25104.

(11) القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030.

(12) مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030.

كورونا (كوفيد-19). فقد كان الاتحاد الذي تديره النساء من المجتمعات المحلية قد وضع إمدادات الطوارئ من الأرز في المخازن لمثل هذا الحدث، مما كفل عدم تعرض أفراد المجتمع للجوع خلال الأزمة. وإضافة إلى ذلك، بدأ الاتحاد في عام 2022 في زراعة منتجات عضوية لتزويد المناطق التعليمية المحلية بأطعمة مغذية لطلابها، وهو ما عاد أيضا بالفائدة على صغار ومتوسطي المزارعين في المجتمعات المحلية[13].

22 - وقد أدى عمل الاتحاد الذي يتحدى التوزيع غير المنصف للأراضي ويسهم في تمكين الفقراء إلى تعرض أعضائه للتهديد والتجريم والتخويف والقتل. ومنذ أكثر من 10 سنوات، أرسلت آلية الإجراءات الخاصة بلاغاً يوثق مقتل اثنتين من المدافعات عن حقوق الإنسان من الاتحاد[14]. وللأسف، يبدو أنه لم يتغير الكثير منذ ذلك الحين فيما يتعلق بالمخاطر التي يواجها أعضاء الاتحاد. فقد قُتل عضو آخر على الأقل من مجتمعهم المحلي[15]، ولا يزال أفراد آخرون يواجهون التهديدات والمضايقات والتخويف.

23 - وكما ذكرت المقررة الخاصة في تقريرها السابق المقدم إلى الجمعية العامة (A/78/131)، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء، يؤدون أدواراً حاسمة في حالات النزاع وما بعد النزاع والأزمات، وغالباً ما يتدخلون لسد الثغرات التي تعجز فيها الدولة عن تقديم الخدمات للسكان المدنيين أو لا ترغب في ذلك. ويعد انعدام الأمن الغذائي من بين النتائج الشائعة للنزاعات[16]، وهي حالة ينظم المدافعون عن حقوق الإنسان أنفسهم للتصدي لها، وغالبًا ما يعرضهم ذلك إلى خطر كبير.

24 - وفي خضم الحرب الكارثية المستمرة في السودان، والتي خلفت أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم[17]، أدى انهيار خدمات الدولة إلى استعانة المدافعات عن حقوق الإنسان بشبكاتهن وخبراتهن لتوفير الأمن الغذائي لبعض الفئات الأكثر ضعفا في البلد. فقد أنشأن مطابخ محلية، ومن دون الحصول على مساعدات غذائية دولية وفي كثير من الأحيان في ظل مخاطر كبيرة، استطعن توفير القوت لأكثر من 250 000 أسرة في الخرطوم لمدة عام تقريباً[18].

25 - وفي غزة، حيث "لم يكن خطر المجاعة [...] كبيرًا مثلما هو"[19] وقت كتابة هذا التقرير، أفادت 80 في المائة من النساء اللاتي شملهن استقصاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بأنهن يعتمدن على المساعدات الغذائية كمصدر رئيسي للغذاء. وذكرت 70 في المائة منهن أنهن عانين من "فقدان في الوزن خلال الثلاثين يوماً التي سبقت الاستقصاء، وأكثر من

(13) ورقة مقدمة من منظمة الحماية الدولية - تايلاند.

(14) انظر البلاغ THA 2013/1، متاح عبر الرابط https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=21169.

(15) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "UN Human Rights Office welcomes progress on Thai enforced disappearance case, urges government to do more", 13 November 2019.

(16) ماري هاغا، "كسر الحلقة المفرغة للجوع والصراع" (الأمم المتحدة).

(17) International Organization for Migration, "Sudan's internally displaced persons 2023 estimates".

(18) ورقة مقدمة من ائتلاف المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(19) برنامج الأغذية العالمي، "آخر المستجدات من غزة: برنامج الأغذية العالمي يستجيب لأزمة الجوع بينما يعيق التوغل في رفح الوصول إلى المستودعات"، 17 أيار/مايو 2024.

نصفهنّ [يـــ] عانين من الدوخة في كثير من الأحيان"[20]. وهنا أيضًا، حاول المدافعون عن حقوق الإنسان أن يسهموا في تلبية هذه الاحتياجات من خلال ترتيب إيصال الإمدادات الغذائية. وقد قُتل بعض من يقومون بهذا العمل على يد جيش الدفاع الإســرائيلي، بما في ذلك 7 من أعضـــاء المنظمة غير الحكومية "المطبخ المركزي العالمي"[21]. وعلى الرغم من هذه المخاطر، اســـتمر العمل، وبحلول حزيران/يونيه 2024، كانت هذه المنظمة غير الحكومية قد قدمت 50 مليون وجبة للفلسطينيين في غزة خلال ثمانية أشهر[22].

جيم - الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه)

26 - كثيراً ما يظل الحصـــول على خدمات الرعاية الصـــحية الجيدة، وهي غاية رئيســـية من غايات الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، بعيداً عن متناول الناس لأسباب متنوعة، بما في ذلك الانتماء الإثني والميل الجنسـي والهوية الجنسـانية والإعاقة والمهنة والوضـع من حيث الجنسـية. وكان هذا الأمر واضـحًا بشكل خاص خلال جائحة كوفيد-19، عندما لم تستفد شرائح كبيرة من السكان من المساواة في الحصـول على اللقاحات والمعلومات المتصـلة بالرعاية الصـحية والمسـاعدة الطبية. واسـتجابة لذلك، أخذت منظمات حقوق الإنسان والمدافعون عن حقوق الإنسان شعار "عدم ترك أحد خلف الركب" على محمل الجد، وأنشأت خدمات للاستجابة للفئات السكانية التي تعرضت للإهمال. ويعد تمويل مثل هذه المنظمات أمرا بالغ الأهمية لبقائها، واعتراف الحكومات بهذه الحقيقة أمر مرحب به. ففي عام 2023 في الجمهورية الدومينيكية، تم تخصـــيص أكثر من 40 في المائة من ميزانية المنظمات غير الربحية للمنظمات غير الحكومية العاملة في إطار الهدف 3[23]. وأفادت قطر بأنها أول بلد حصـــلت فيه جميع البلديات على لقب المدينة الصـــحية من منظمة الصحة العالمية.

27 - ويشير المعهد المعني بانعدام الجنسية والإدماج إلى أن الأشخاص عديمي الجنسية كانوا من أكثر الفئات السكانية تعرضًا للخطر أثناء جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من أنهم كانوا مهمشين بالفعل، إلا أنهم "واجهوا تهميشًـا أكبر يهدد حياتهم، مع عواقب وخيمة محتملة"[24]. وقد أنشـأ المعهد صـندوقًا طارئًا لحالات انعدام الجنســية خاصــا بجائحة كوفيد-19 لتوجيه الموارد إلى المدافعين عن حقوق الإنســان الذين يعملون مع المجتمعات المحلية لعديمي الجنسية للمساعدة في معالجة بعض الآثار المترتبة عليهم. وفي بنغلاديش، كان من بين هذه الجهات المســـتفيدة منظمة لحقوق الإنســـان تُدعى مجلس الأقليات، تعمل على تعزيز حقوق الأشـخاص الذين يتحدثون اللغة الأردية وكانوا في السـابق من عديمي الجنسـية والذين يعيشـون في أحياء فقيرة ومخيمات في جميع أنحاء البلد[25]. ومن خلال عمل المنظمة في مجال التوعية، تم إرشـاد أكثر من 000 11 شخص بشأن الخطوات والتدابير الاحترازية المناسبة فيما يتصل بالصرف الصحي، مما أدى

(20) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "نشـرة قضـايا النوع الاجتماعي: أصـوات تنبع من القوة: مسـاهمات المنظمات التي تقودها نسـاء في الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة"، حزيران/يونيه 2024.

(21) مفوضـية الأمم المتحدة السـامية لحقوق الإنسـان، "الأرض الفلسـطينية المحتلة - إسـرائيل: هناك حاجة ماسـة لضـمان وصـول المساعدات الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني"، 5 نيسان/أبريل 2024.

(22) World Central Kitchen, "50 million meals served in Gaza", 4 June 2024.

(23) ورقة مقدمة من حكومة الجمهورية الدومينيكية.

(24) ورقة مقدمة من المعهد المعني بانعدام الجنسية والإدماج.

(25) انظر www.com-bd.org.

بهم إلى "البدء في استخدام [معدات الوقاية الشخصية] بفعالية والحفاظ على التباعد الاجتماعي". وقُدمت المساعدة بشكل مباشر إلى ما يقرب من 600 شخص إضافي في الحصول على لقاحات كوفيد-19[26].

28 - وقد أثبت المدافعون عن البيئة في جميع أنحاء العالم مرارًا وتكرارًا مساهمتهم في تحقيق الغاية 9 من الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، التي تدعو إلى "الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة". وفي حين أن العديد من هؤلاء المدافعين يعملون في المجتمعات المحلية التي تعاني من الآثار السلبية للمشاريع الإنمائية على حقوق الإنسان، فهم ينشطون أيضًا في صفوف الصيادين الذين يسعون إلى منع استخدام المواد الكيميائية في صناعة صيد الأسماك.

29 - وفي غانا، تشارك "سيدات صيد الأسماك"، وهن رائدات أعمال يعملن في مجال الصيد الحرفي[27]، مشاركة وثيقة في حوكمة المحيطات. وقد شرعت كثيرات منهم في فحص الأسماك للتأكد من عدم تلوثها في شواطئ التفريغ قبل دفع ثمن المصيد للصيادين. وأخبرت إحداهن الباحثين من برنامج One Ocean Hub أنها تصب الماء على الأسماك وتنتظر لمدة 10 دقائق تقريباً. فإذا تحول لون الماء إلى الأسود وليس الأحمر، فهذا يعني أن الأسماك تم اصطيادها باستخدام مواد كيميائية مثل ثنائي كلورو ثنائي فينيل ثلاثي كلورو الإيثان (مادة الـ دي. دي. تي) والديناميت[28]. وقد دخل الحظر العالمي على استخدام مادة الـ دي. دي. تي في الزراعة حيز التنفيذ بموجب اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة في عام 2004 بسبب آثاره السلبية على صحة الإنسان. وتفحص سيدات صيد أسماك أخريات الجانب السفلي من خياشيم الأسماك لتقييم ما إذا كانت المواد الكيميائية قد استخدمت في صيدها[29].

دال - الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد)

30 - يعد الفقر أحد العوائق "الأشد رسوخا" التي تحول دون التمتع بالتعليم، في حين أن حالات عدم الاستقرار السياسي والنزاعات والكوارث الطبيعية والوضع الإثني تسهم أيضاً في تقليل فرص التعليم للأطفال[30]. والأطفال الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالنزاعات والأزمات هم من بين الأطفال الأكثر عرضة للحرمان من الحق في التعليم، على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها المدافعون عن حقوق الإنسان للمساعدة في إعمال هذا الحق.

31 - ففي الفترة بين شباط/فبراير 2020 وشباط/فبراير 2022، أُغلقت المدارس العامة في ميانمار نتيجة للجائحة والانقلاب العسكري الذي وقع في عام 2021. وبحلول الوقت الذي أمر فيه الجيش بإعادة فتح المدارس، كان ما يقرب من 30 في المائة من أعضاء هيئة التدريس قد فُصلوا من العمل لانضمامهم إلى حركة العصيان المدني. وعندما استؤنفت الدراسة، كان هناك انخفاض كبير في معدل الالتحاق بالمدارس.

(26) COVID-19 Emergency Statelessness Fund Consortium, "Together we did! A reflection on the impact of the COVID-19 Emergency Statelessness Fund (CESF) Consortium", p. 14.

(27) Ranita A Sandi, "The fish mammies of Sierra Leone", *Yemaya*, No. 35 (November 2010).

(28) ورقة مقدمة من برنامج Ocean One Hub.

(29) المرجع نفسه.

(30) انظر https://www.unicef.org/ar/التعليم.

ووفقًا للبنك الدولي، انخفض عدد الطلاب المسجلين في التعليم الثانوي بنسبة 17 نقطة مئوية في المناطق الريفية و 31 نقطة مئوية في المناطق الحضرية. وحذر البنك الدولي من أن فقدان التعلم قد يؤدي إلى "خسارة أجيال من رأس المال البشري في ميانمار"[31].

32 - وقد ردت مجموعات من المدافعين عن حقوق الإنسان المشاركة في حركة العصيان المدني بفتح مدارس في أجزاء من البلد لا تخضع لسيطرة المجلس العسكري الحاكم. ومن بين تلك المجموعات هناك مجلس تعليم أرض تأنغ في شمال ولاية شان. فقد افتتح هذا المجلس بالنسبة للعام الدراسي 2024/2023 ما مجموعه 381 مدرسة وقام بتشغيلها، بحيث وظف 650 1 مدرسا اختيروا من صفوف الحركة لتوفير التعليم لما مجموعه 000 28 طالب[32]. وبسبب خطر التعرض لهجوم جوي من جانب المجلس العسكري الحاكم، عملت المجموعة مع كل مدرسة من المدارس لتطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر، وأجرت دورات تدريبية للمدرسين بشأن تدابير الاستجابة للغارات الجوية.

33 - ويعمل المدافعون عن حقوق الإنسان على تحدي التزمت الأيديولوجي السائد في الأوساط التعليمية الذي يقوض الغاية 7 من الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة[33]. فهناك الحملة البرازيلية للحق في التعليم، وهي شبكة على مستوى البلد تضم أكثر من 300 مجموعة ومؤسسة، وتعمل على كفالة أن يكون التعليم المقدم في البرازيل تعليمًا عموميا وعالي الجودة وعلمانيًا وشاملًا للجميع ومتوافقًا مع القيم الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي عام 2023، نشرت الحملة مسحا[34] للمقترحات التشريعية المقدمة بين عامي 1989 و 2023 والتي تهدف إلى الحد من المواضيع التي يمكن تدريسها في المدارس والجامعات، وتقييد الحرية الأكاديمية، وتشجيع اضطهاد المدرسين. وحددت ما يقرب من 000 2 من تلك المقترحات التشريعية، والتي تضمنت أحكامًا لفصل المدرسين الذين لا يلتزمون بالقيود الجديدة. وغالبًا ما جاءت هذه المقترحات التشريعية في أعقاب تحركات للتأثير من جانب مجموعات الضغط التي تشجع الطلاب وأولياء الأمور والمدرسين أنفسهم على الإبلاغ عن المدرسين الذين قاموا بتدريس محتوى من قبيل المساواة بين الجنسين ومكافحة العنصرية والعدالة البيئية[35].

هاء - الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين)

34 - لا تزال الفوارق بين الجنسين متجذرة بعمق، إذ يفتقر أكثر من نصف بلدان العالم إلى تشريعات تضمن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك فيما يتعلق بالزواج والطلاق[36]. وتعمل المدافعات عن حقوق

(31) Sutirtha Sinha Roy and others, "A generation of children are at risk of learning losses in Myanmar" (World Bank Blogs, 24 October 2023).

(32) ورقة مقدمة من ائتلاف للمنظمات غير الحكومية في ميانمار.

(33) ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.

(34) منظمة Mapeamento Educação Educação sob Ataque. متاح عبر الرابط https://educacaosobataque.org.

(35) ورقة مقدمة من الحملة البرازيلية للحق في التعليم.

(36) UN-Women and United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot* 2023 (2023).

الإنسان على تنظيم وقيادة الحملات لإحداث تغيير تشريعي، ولتعزيز المساواة في الحقوق للمرأة ومقاومة التراجع عن إعمال الحقوق. ومع ذلك، وكما يبرز منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية في ورقته، "لا تزال الهياكل المؤسسية وهياكل الحوكمة عاجزة عن الاعتراف رسميًا وماليًا برؤاها وجهودها الحاسمة وعن إدماجها، مما يؤدي إلى وجود ثغرات تقوض تحقيق أهداف التنمية المستدامة"[37].

35 - ففي أفغانستان، فرضت حركة طالبان نظامًا للفصل الجنساني من خلال "خليط متشابك بإحكام من المراسيم والسياسات والممارسات الممنهجة، مكتوبة وشفوية، يقع في صميمها التمييز بين الجنسين والقمع الجماعي للنساء"[38]. وبسبب حظر التحاق الفتيات بالمدارس بعد المرحلة الابتدائية، أصبحت أفغانستان البلد الوحيد في العالم الذي يحظر على الفتيات الالتحاق بالمدارس الثانوية[39]. وهذا الحظر له تأثير سلبي على جميع جوانب حقوق الإنسان للفتيات ويولد الظروف لانتهاكات أخرى متعددة. وقد وجدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن الحظر مرتبط بزيادة بنسبة 25 في المائة في معدل زواج الأطفال وبزيادة بنسبة 45 في المائة في معدل الإنجاب المبكر[40].

36 - وقد ردّ المدافعون عن حقوق الإنسان في أفغانستان على الهجوم على هذا العنصر الأساسي للمساواة بين الجنسين بإنشاء مدارس سرية أو بتجاهل الحظر والاستمرار في توفير التعليم للفتيات في الخفاء. وقد أُجبرت إحدى هذه المدارس في محافظة باميان على وقف برامجها في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بعد أن اكتشفتها مديرية استخبارات طالبان. وأُغلقت أيضا مراكز تعليمية في محافظات غزنة ودايكندي وهرات لتوفيرها التعليم للفتيات[41].

37 - وعلى الرغم من المخاطر الهائلة، انخرطت المدافعات عن حقوق الإنسان في أفغانستان في احتجاجات علنية من أجل المساواة بين الجنسين، متحديات محاولات طالبان لمحوهن من الحياة العامة. وحدثت هذه الاحتجاجات في عدد من المدن، منها كابل وفايز آباد وهيرات ومزار شريف[42]. وفي أيلول/سبتمبر 2023، اعتُقلت ندا باروان وزوليا بارسي، وهما امرأتان تنتميان إلى الحركة العفوية للنساء المحتجات في أفغانستان، وذلك على الأرجح لمشاركتهما في الاحتجاجات[43]. ثم أُطلق سراحهما في 19 كانون الأول/ديسمبر 2023.

38 - وفي عام 2022، وهو آخر سنة تتوافر عنها بيانات، سجل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أعلى عدد سنوي لحالات قتل النساء والفتيات في 20 عامًا. فمن بين ما يقرب من 000 89 من النساء والفتيات اللاتي قُتلن عمدًا، قُتل أكثر من 000 48 منهن على يد شريك حميم أو أحد أفراد الأسرة

(37) ورقة مقدمة من منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية.

(38) UN-Women, Afghanistan: Gender Country Profile 2024.

(39) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "العالم يخذل أكثر من 130 مليون فتاة حُرِمْنَ من حقّهنّ في التعليم، على حدّ تعبير عدد من خبراء الأمم المتّحدة"، 23 كانون الثاني/يناير 2023.

(40) UN-Women, Afghanistan: Gender Country Profile 2024.

(41) ورقة مقدمة من منظمة رواداري.

(42) منظمة العفو الدولية.

(43) OHCHR, "Taliban must immediately release women human rights defenders, say UN experts", 31 October 2023.

الآخرين[44]. وفي أعقاب ارتفاع عدد جرائم القتل تلك في السنوات الأخيرة في كينيا، حشدت المدافعات عن حقوق الإنسان النساء لتنظيم احتجاجات على مستوى البلد في كانون الثاني/يناير 2024 ضد قتل الإناث للضغط على السلطات لاتخاذ إجراءات ملموسة. كما جهزت منظمة النسويات في كينيا، وهي إحدى المنظمات المشاركة في تنظيم الاحتجاجات، فرقًا قانونية على أهبة الاستعداد للرد على أي اعتقالات محتملة للمتظاهرين.

39 - وكان أحد مطالب الحملة هو أن يعطي مدير مديرية التحقيقات الجنائية الأولوية للتحقيق في جميع حالات قتل الإناث المشتبه فيها. وقد خلص بحث أجراه مركز بيانات أفريقيا إلى أنه بمجرد إلقاء القبض على الجاني المشتبه فيه بقتل امرأة وتقديمه إلى المحكمة، يستغرق الأمر أكثر من خمس سنوات في المتوسط للبت في القضية[45]. وفي نهاية شهر كانون الثاني/يناير 2024، أصدرت مديرية التحقيقات الجنائية في كينيا بيانًا صحفيًا على فيسبوك ذكرت فيه أنه تم توجيه فريق من المحققين "لتسريع التحقيقات في الجرائم الجنسية الخطيرة وحوادث القتل ذات الصلة بالنساء بهدف وضع حد للاتجاه المقلق لقتل الإناث في البلد"[46].

40 - كما تعمل بعض الحكومات على معالجة عدم المساواة بين الجنسين. ففي مقدونيا الشمالية، عُيّن منسقون ونوابُ منسقين لتحقيق تكافؤ الفرص في جميع الوزارات الحكومية وكُلفوا بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين في جميع الإدارات الحكومية[47].

واو - الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي)

41 - يؤدي المدافعون عن حقوق الإنسان دورًا محوريًا في مراقبة إمدادات المياه وفضح الحوادث التي يؤدي فيها التدخل في النظم الإيكولوجية للمياه إلى الإضرار بحقوق الإنسان. وغالبًا ما تحدث هذه الحوادث في سياق ما يسمى بالمشاريع الإنمائية أو المنشآت الصناعية حيث يجري تغيير إمدادات مياه المجتمعات المحلية التي تعيش في المواقع أو بالقرب منها بشكل أساسي.

42 - وفي ولاية كارولينا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية)، تعرض السكان الذين يعيشون على طول نهر كيب فير السفلي لسنوات طويلة وبشكل مزمن لكميات خطيرة من المواد الكيميائية المشبعة بالبيرفليوروألكيل والبوليفليوروألكيل (PFAS)، التي تم إطلاقها من منشأة فاييتفيل ووركس (Fayetteville Works)، وهي مصنع مملوك حاليًا لشركة Chemours Company (كيمور)، وكانت تملكها سابقًا شركة E.I. DuPont de Nemours (ديبون). وتُعرف هذه المواد الكيميائية باسم "المواد الكيميائية الأبدية" لأنها لا تتحلل في البيئة. وقد ظل المصنع يلقي بالمياه الملوثة في نهر كيب فير على مدى أكثر من 40 عامًا، بينما كانت السلطات العامة تزود عن غير علم سكان المقاطعات المحيطة بهذه المياه الملوثة. وانتشر التلوث بهذه المواد الكيميائية أيضا في النظم البيئية في المنطقة، مما أثر على الأسماك والماشية

(44) UNODC, "Gender-related killings of women and girls (femicide/feminicide): global estimates of female intimate partner/family-related homicides in 2022" (2023).

(45) مركز بيانات أفريقيا (انظر www.africadatahub.org/femicide-kenya).

(46) انظر www.facebook.com/UpeleleziKenya/posts/774058191423755/?rdr.

(47) ورقة مقدمة من حكومة مقدونيا الشمالية.

والمحاصيل[48]. وتُظهر الدراسات التي تمت مراجعتها من قِبل الأقران وجود صلة بين التعرض لمستويات معينة من المواد الكيميائية الأبدية والآثار الصحية السلبية المحتملة، بما في ذلك انخفاض الخصوبة وتأخر النمو لدى الأطفال وزيادة خطر الإصابة ببعض أنواع السرطان[49].

43 - وشكّلت منظمة "كلين كيب فير"[50]، وهي مجموعة شعبية من السكان المنشغلين بالمسألة، فريق عمل محلي للمطالبة بالتعويض والمساءلة عن تلوث مياههم، ولاستعادة إمدادات المياه وحمايتها. فقد رفعت المنظمة، إلى جانب خمس مجموعات مجتمعية أخرى، دعوى قضائية ضد وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة لفشلها في إجبار شركة "كيمور" على تمويل دراسات صحية هامة بشأن 54 مادة كيميائية أبدية صُرفت من منشأة فاييتفيل ووركس[51]. وفي بيان صحفي لآلية الإجراءات الخاصة في عام 2024، أعرب خبراء حقوق الإنسان عن مخاوفهم من أن "شركتي ديبون وكيمور يبدو أنهما قد أثرتا بشكل غير مقبول على وكالة حماية البيئة وأخرتا جهودها لتنظيم المواد الكيميائية المشبعة بالبيرفليوروألكيل والبوليفليوروألكيل بشكل صحيح". ومن خلال جهود الدعوة المستمرة للائتلاف الوطني المعني بالمواد الكيميائية الأبدية[52]، المكون من مجموعات شعبية محلية مثل "كلين كيب فير"، أصبحت قضية تلوث مياه الشرب بالمواد الكيميائية الأبدية قضية وطنية ودولية في الوقت الذي كان فيه هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان ماضين في المطالبة بحقهم في مياه شرب مأمونة. وقد تجلى تأثير حملتهم في نيسان/أبريل 2024، عندما أصدرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أول "معيار وطني لمياه الشرب قابل للإنفاذ قانونًا لحماية المجتمعات المحلية من التعرض للمواد الكيميائية الضارة المشبعة بالبيرفليوروألكيل والبوليفليوروألكيل"[53].

44 - وكما أشير في إحدى الورقات المقدمة في إطار إعداد هذا التقرير، فقد تفاقم الضرر الذي لحق بالنظم الإيكولوجية للمياه بسبب نمو أنشطة استخراج المعادن لتعزيز "التحول الأخضر" و "تأثير الشركات الخاصة والجهات الفاعلة المالية في مجالات المياه والتنمية والحوكمة المناخية والتمويل"[54].

45 - وفي هندوراس، تسبب تشييد محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية من قبل شركة هيدروسيب على نهر ميزابا في تهديد إمدادات المياه النظيفة لمجتمعات باخويلس على سلسلة جبال نومبري دي ديوس في محافظة أتلانتيدا. وفي عام 2010، منح الكونغرس الوطني في هندوراس امتيازاً لاستغلال النهر. ولم تُجرَ

(48) انظر البلاغ AL USA2023/26، المتاح عبر الرابط https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28341.

(49) وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة (انظر www.epa.gov/pfas/our-current-understanding-human-health-and-environmental-risks-pfas).

(50) انظر www.cleancapefear.org.

(51) Center for Environmental Health, "Lawsuit against EPA on PFAS testing petition moves forward in North Carolina federal court", 15 June 2022.

(52) انظر https://pfasproject.net.

(53) United States Environmental Protection Agency, "Biden-Harris Administration finalizes first-ever national drinking water standard to protect 100M people from PFAS pollution", 10 April 2024.

(54) ورقة مقدمة من إحدى منظمات حقوق الإنسان التي ترغب في عدم الكشف عن هويتها.

أي مشاورات مسبقة مع المجتمعات المحلية المتضررة، التي اكتشفت أمر المحطة لأول مرة عندما لوثت أنشطة التشييد النهر الذي كان مصدرهم الرئيسي لمياه الشرب وري محاصيلهم[55].

46 - وعندما ثبت لدى المدافعين عن حقوق الإنسان في المجتمع المحلي أن مناشداتهم للسلطات المحلية كانت بلا طائل، نظموا مخيم احتجاج سلمي في موقع العمل وفي الوقت نفسه قدموا العديد من الطعون القانونية بدعم من منظمات غير حكومية. وأدى ذلك إلى ملاحقات قضائية جائرة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان المحليين، على نحو ما أشار إليه سلف المقررة الخاصة في أعقاب زيارة قطرية إلى هندوراس في عام 2018 (انظر A/HRC/40/60/Add.2). وفي آذار/مارس 2024، وبعد سبع سنوات من الاعتراضات، أقرت المحكمة العليا في البلد بأن حقوق الإنسان لمجتمعات باخويلس قد انتُهكت بسبب تلويث إمدادات المياه الخاصة بهم، وأمرت بوقف أنشطة الشركة في المنطقة[56].

زاي - الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)

47 - يمكن أن يشكل تأمين الوصول العادل إلى الطاقة، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية أو المعزولة، أو على هامش المجتمع، تحديًا كبيرًا. لذلك، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان، من أفراد ومنظمات، الذين يعملون مع المجتمعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً هم في وضع جيد يمكنهم من المساعدة في مواجهة هذا التحدي.

48 - وقد أنشأ المدافعون عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية مشاريع لإدخال نظم الطاقة المتجددة في مجتمعاتهم المحلية وتطوير هذه النظم، مع الاستفادة في الوقت نفسه من معارف الشعوب الأصلية والدفاع عن حقوقها. ومن بين تلك المبادرات هناك مبادرة الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الملائمة (CREATE Borneo)، وهي عبارة عن مشروع قروي في ماليزيا يقوم بتدريب المهندسين من السكان الأصليين على تكنولوجيا الطاقة المتجددة وتنمية ريادة الأعمال لدى السكان الأصليين مع تحسين الوصول إلى الطاقة في المناطق الريفية في البلد[57]. وبالمثل، في أوغندا، عالج المدافعون عن حقوق الإنسان مسألة الافتقار إلى إمكانية الحصول على طاقة موثوقة وبأسعار معقولة في المناطق الريفية من خلال مناصرة مشاريع الطاقة المتجددة المجتمعية والتوعية بها. وتهدف هذه المشاريع، التي تطلقها مجموعات شعبية، بدعم من منظمات غير حكومية دولية، إلى توفير طاقات بديلة نظيفة، بما في ذلك الكتلة الأحيائية والطاقة الشمسية، للمجتمعات المحلية المهمشة جغرافياً[58].

49 - وكما ذُكر مرارًا، بما في ذلك في الإعلان السياسي المعتمد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2023، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو "التزام مشترك" ينطوي على "إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني"[59]. ومع ذلك، ففي

(55) ورقة مقدمة من منظمة "محامون بلا حدود" - كندا.

(56) انظر https://abyayalasoberana.org/noticias/honduras-corte-suprema-ordena-la-suspension-de-la-actividades-de-la-hidroelectrica-en-territorio-de-comunidades-pajuiles.

(57) ورقة مقدمة من المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية.

(58) ورقة مقدمة من معهد أفريقيا لحوكمة الطاقة في أفريقيا.

(59) انظر قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق.

الدول التي يكون فيها المجال المتاح للمجتمع المدني محدوداً، يكون هذا الالتزام المشترك مفقودا، وبدلاً من ذلك يتم إسكات أصحاب المصلحة ممن لديهم الخبرة اللازمة لمساعدة الدول في النهوض بأهداف التنمية المستدامة. ففي فييت نام، اعتُقلت المديرة التنفيذية لمركز الفكر المعني بالطاقة المتجددة، تي تو نهين نغو، في أيلول/سبتمبر 2023، واتُهمت باختلاس وثائق حكومية[60]. وتتمتع تي تو نهين نغو بخبرة 20 عاماً في مجال الطاقة الخضراء، بما في ذلك 10 سنوات من العمل كخبيرة استشارية لدى البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والاتحاد الأوروبي[61]. وهي واحدة من بين ست شخصيات مؤثرة تعمل في مجال تغير المناخ، جميعهم من المؤيدين لإزالة الكربون من قطاع الطاقة في فييت نام، وجميعهم تم اعتقالهم منذ عام 2021[62].

حاء - الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)

50 - إن المدافعين عن حقوق الإنسان الأكثر ارتباطاً بالهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة هم أولئك الذين ينظمون أنفسهم لتهيئة ظروف عمل عادلة لجميع العمال والمحافظة على تلك الظروف والدعوة إليها، بما يتماشى مع الغاية 8 من الهدف 8[63].

51 - وقد شدد مكتب المدافع عن حقوق الإنسان في أرمينيا بشكل روتيني على أن تدني الوعي بحقوق العمال في ذلك البلد يؤدي إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان في أماكن العمل. ونظم المكتب العديد من حملات التوعية، وهو يقدم المشورة للعمال الذين يشتكون إليه بشأن الحماية التي يحق لهم الحصول عليها قانونًا، كما يؤدي دورًا في المساعدة في حل المنازعات العمالية[64].

52 - ويزداد هذا الدفاع عن حقوق العمال صعوبة في الدول التي تقمع المجتمع المدني وتحد من قدرة المدافعين عن حقوق العمال على أداء عملهم. ومع ذلك، فإنهم لا يزالون يعملون على الدفاع عن حقوق العمال، في حين يبرز القمع الذي يواجهونه لاحقا المسافة التي لا يزال ينبغي لبعض الدول أن تقطعها في أفق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

53 - وكان هذا واضحًا، على سبيل المثال، في كمبوديا في عام 2021، عندما أضرب الآلاف من عمال كازينو NagaWorld عن العمل اعتراضًا على فصل أكثر من 000 1 موظف وللمطالبة برفع الأجور وإعادة ثمانية من قادة النقابات المسجونين الذين تم فصلهم في أعقاب جائحة كوفيد-19[65]. فقد ألقي القبض على تشاهيم سيتار، رئيسة نقابة عمالية داخلية أنشأها موظفو الكازينو، مع 8 نقابيين

(60) ورقة مقدمة من ناشطين مدنيين.

(61) Ben Swanton and Michael Altman-Lupu, “Understanding the arrest of energy think tank chief Ngo Thi To Nhien”, Project88, 28 November 2023.

(62) انظر: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ”فييت نام – احتجاز المدافعة عن حقوق الإنسان البيئية هوانغ ثي منه هونغ“، 2 حزيران/يونيه 2023.

(63) حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة.

(64) ورقة مقدمة من مكتب المدافع عن حقوق الإنسان في أرمينيا.

(65) انظر البلاغ AL KHM 1/2023، متاح عبر الرابط https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27812.

آخرين بتهمة "التحريض على ارتكاب جناية" بموجب المادتين 494 و 495 من القانون الجنائي. وقد حُكم عليها بالسجن لمدة عامين في أيار/مايو 2023[66].

طاء - الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والبنى التحتية)

54 - تتعلق الغاية 2 من الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة بتعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام. وعندما يتم التصنيع بطريقة مخصوصة وغير مستدامة تهدد حقوق الإنسان الخاصة بالسكان، يضطر هؤلاء في كثير من الأحيان إلى أن يصبحوا مدافعين عن حقوق الإنسان لحماية صحة أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

55 - وهذه الحالة توجد في منطقة لويزيانا (الولايات المتحدة) المعروفة باسم "ممر السرطان"، والتي تضم أكثر من 150 مصفاة ومصنع بتروكيماويات (انظر A/HRC/49/53)، ويزعم أنها أكبر تجمع لمثل هذه المصانع في النصف الغربي من الكرة الأرضية[67]. وقد أدى وجود هذه الصناعات إلى زيادة مخاطر الإصابة بالسرطان وأمراض الجهاز التنفسي وغيرها من الأضرار الصحية لسكان المنطقة، ومعظمهم من الأمريكيين من أصل أفريقي. وفي عام 2021، أشار عدد من المقررين الخاصين إلى أن استمرار تطوير مصانع البتروكيماويات في المنطقة هو شكل من أشكال "العنصرية البيئية"[68].

56 - وقد اتحد نشطاء من القواعد الشعبية في "ممر السرطان" فيما بينهم لمواجهة صناعات البتروكيماويات والوقود الأحفوري وللمطالبة بإعمال حقوقهم كاملة. ففي عام 2022، رفعت منظمة "رايز سينت جيمس" (James .Rise St) وعدد من المنظمات المجتمعية الأخرى دعوى قضائية لمنع تشييد ما كان سيصبح أحد أكبر مصانع البتروكيماويات في العالم[69]. وعلى الرغم من أن القاضي أبطل التصاريح الخاصة بالمصنع، إلا أن ولاية لويزيانا استأنفت القرار وكسبت القضية. وتواصل المجموعات المجتمعية والمدافعون المحليون عن حقوق الإنسان الضغط من أجل التغيير. وفي عام 2024، وبعد سنوات من أنشطة الدعوة، شهدوا تحقق بعض النجاح عندما أدخلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أنظمة جديدة[70] لزيادة المراقبة البيئية للمصانع الكيميائية والحد من حجم انبعاثاتها السامة[71]. وسيكون للمدافعين المحليين عن حقوق الإنسان دور أساسي في رصد ما إذا كانت هذه الأنظمة تُنفذ بالكامل.

57 - وهناك جزء من العمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان في المساهمة في تحقيق الغاية 3 من الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، والذي يتعلق بالحصول على الائتمان الميسور التكلفة،

(66) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "تعليق المتحدث باسم مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان جيريمي لورانس على تأييد محكمة كمبوديا التهم الموجهة إلى تشيم سيثار"، 3 أيار/مايو 2024.

(67) ورقة مقدمة من منظمة هيومن رايتس ووتش.

(68) OHCHR, "USA: environmental racism in 'Cancer Alley' must end – experts", 2 March 2021.

(69) ورقة مقدمة من منظمة هيومن رايتس ووتش.

(70) انظر United States Environmental Protection Agency, "Biden-Harris Administration finalizes stronger clean air standards for chemical plants, lowering cancer risk and advancing environmental justice", 9 April 2024. متاح عبر الرابط www.epa.gov/newsreleases/biden-harris-administration-finalizes-stronger-clean-air-standards-chemical-plants.

(71) ورقة مقدمة من منظمة هيومن رايتس ووتش.

هو إتاحة التمويل البالغ الصغر للمجتمعات الريفية أو المهمشة التي يدعمونها في عملهم في مجال حقوق الإنسان.

58 - وفي الصومال، دخل عدد من منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك ائتلاف المدافعين الصوماليين عن حقوق الإنسان ورابطة تمكين المرأة في هيرشبيلي ووكالة أنباء القرن الأفريقي لحقوق الإنسان، في شراكة لإطلاق برنامج ائتمانات بالغة الصغر لتقديم قروض صغيرة للأفراد والأعمال التجارية الصغيرة لتمكينهم من بدء مشاريعهم أو توسيعها. وقد قام المدافعون عن حقوق الإنسان أولاً بتأمين التمويل من الجهات المانحة المحلية والمستثمرين المحليين قبل الشروع في إنشاء عملية شفافة لإدارة عملية تقديم طلبات القروض وصرفها. كما قاموا بإعداد برامج تدريبية في مجال الإلمام بالأمور المالية للمستفيدين مع الاستمرار في توجيههم طوال العملية. وقد أسهم هذا المشروع في نمو عدد الأعمال التجارية الصغيرة وزيادة دخل الأسر المعيشية وتوسيع نطاق الشمول المالي[72]. ويضفي المدافعون عن حقوق الإنسان قيمة مضافة لمثل هذه المشاريع من خلال امتلاكهم فهماً عميقاً للسياق والثقافة والديناميات الاجتماعية على الصعيد المحلي. كما أنهم يحظون بثقة المجتمعات التي يخدمونها، مما يسهل التواصل والتعاون الفعال بشأن مبادرات أهداف التنمية المستدامة.

ياء - الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة (الحد من أوجه عدم المساواة)

59 - تتقاطع مسألة الحد من أوجه عدم المساواة مع كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، وهي مسألة محورية في فلسفة "عدم ترك أحد خلف الركب". وبالمثل، فإن من الأمور المحورية في جهود المدافعين عن حقوق الإنسان كفالة حصول المجتمعات الضعيفة أو المهمشة على القدر نفسه من تكافؤ الفرص الذي يتمتع به سائر المواطنين.

60 - ففي كينيا، سار المدافعون عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم الموسع) مسارا محفوفا بالعزلة من أجل كفالة تمتع المثليين بالحماية من التمييز مثل أي شخص آخر في البلد. وقد لجأ المدافعون عن حقوق مجتمع الميم الموسع بشكل متزايد إلى المحاكم للطعن في دستورية الحظر المفروض على حقهم في تكوين الجمعيات. وفي عام 2015، رفعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للمثليين والمثليات قضية إلى المحكمة العليا في كينيا بعد أن رفض مجلس تنسيق المنظمات غير الحكومية السماح لهم بالتسجيل لأن اسم منظمتهم كان "غير مقبول". وقد رفضت المحكمة العليا هذا المنطق، مستشهدةً بالمادة 36 من الدستور الكيني التي تكفل حرية تكوين الجمعيات[73]. وبعد الاستئناف لدى المحكمة العليا، حكمت المحكمة في عام 2023 بتأكيد حق اللجنة في التسجيل رسميًا كمنظمة غير حكومية.

61 - وكان أيضا لمنظمات حقوق الإنسان في أماكن أخرى دور فعال في تطوير الحماية القانونية للسكان المعرضين لخطر التمييز. ففي قيرغيزستان، قدم الائتلاف من أجل المساواة مدخلات في مشروع قانون في أعقاب التوصيات التي تلقتها الدولة من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

(72) ورقة مقدمة من ائتلاف المدافعين الصوماليين عن حقوق الإنسان.

(73) انظر www.klrc.go.ke/index.php/constitution-of-kenya/112-chapter-four-the-bill-of-rights/part-2-rights-and-fundamental-freedoms/202-36-freedom-of-association.

وصاغ مشروع القانون المعنون "في كفالة المساواة" قائمة واسعة من الخصائص المحمية، على الرغم من أن المسودة النهائية التي عُرضت على البرلمان افتقرت إلى تعريفات لأنواع التمييز المختلفة. وقدم الائتلاف مزيدًا من التحليلات والمدخلات لجعلها تتماشى مع المعايير الدولية، ولكن على الرغم من جهوده المستمرة للضغط على الحكومة من أجل إحراز تقدم في وضع القانون، إلا أن هذا القانون لا يزال معلقًا، بعد محاولات فاشلة لإقراره في عامي 2022 و 2023[74]. ومنذ ذلك الحين، أصبح عمل المدافعين عن حقوق الإنسان أكثر صعوبة مع التوقيع على مشروع قانون "الممثلين الأجانب"[75].

كاف - الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)

62 - يرتبط الحصول على المسكن، المدرج في الغاية 1 من الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، ارتباطًا وثيقًا بقدرة الناس على الشعور بالعيش بكرامة وأمان[76]، ومع ذلك فإن ملايين الأشخاص حول العالم محرومون من هذا الحق. وفي العديد من البلدان، يعمل المدافعون عن حقوق الإنسان على تمكين الناس من العيش بكرامة وأمان من خلال مساعدتهم على مواجهة عمليات الإخلاء القسري الجائرة والدعوة إلى تحسين معايير الإسكان والإصرار على تحسين الخدمات.

63 - وإحدى هذه المجموعات هي حركة "أبهلالي باسيمجوندولو" في جنوب أفريقيا، وهي حركة تتألف من الأشخاص الذين يعيشون في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة التي هي من مخلفات نظام الحكم القائم على الفصل العنصري. ففي ظل التوسع الحضري المتزايد والافتقار إلى المساكن الميسورة التكلفة ونقص الوظائف، نمت هذه المستوطنات العشوائية بشكل كبير منذ نهاية الفصل العنصري. وتنظم حركة أبهلالي باسيمجوندولو مشاريع في المستوطنات لجعلها أكثر ملاءمة للعيش، بما في ذلك إنشاء دور للحضانة وإنشاء حدائق للخضروات وإدارة مزارع جماعية لتربية الدواجن، كما فعلت في إيخينانا، وهي مستوطنة عشوائية أنشئت بعد إخلاء السكان من كاتو كريست في محافظة كوازولو ناتال. كما تساعد المجموعة السكان في الطعن في عمليات الإخلاء القسري في المحاكم؛ فمن خلال أنشطة التقاضي التي قامت بها، أمكن إحباط عدد من المحاولات لنقل السكان دون موافقتهم أو تعويضهم بشكل مناسب[77].

64 - وقد دفع قادة المجتمع المحلي والمنظمون في حركة أبهلالي باسيمجوندولو ثمنًا باهظًا لنشاطهم. فمنذ آب/أغسطس 2022، قُتل أربعة من أعضاء الجماعة، ليصل إجمالي عدد أعضاء الجماعة الذين قُتلوا منذ عام 2009 إلى 24 عضوًا. ومن بين 24 عملية قتل، أسفرت عمليتان فقط عن إدانات جنائية. كما واجه المدافعون عن حقوق الإنسان الذين ينتمون إلى الحركة تهديدات ومضايقات وحملات تشويه[78].

(74) انظر https://24.kg/vlast/250755_deputat_parlamenta_predlagaet_vvesti_otvetstvennost_zadiskriminatsiyu.

(75) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "قانون جديد يهدّد بتقويض عمل المنظمات غير الحكومية في قيرغيزستان"، 5 نيسان/أبريل 2024.

(76) انظر https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/sr-housing/human-right-adequate-housing.

(77) ورقة مقدمة من منظمة العفو الدولية - جنوب أفريقيا وحركة أبهلالي باسيمجوندولو.

(78) انظر البلاغ AL ZAF 4/2023، متاح عبر الرابط https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28443.

65 - وفي السنوات الأخيرة في أوزبكستان، انتشرت على نطاق واسع عمليات الإخلاء القسري في سياق مشاريع التجديد الحضري، دون "ما يكفي من التشاور أو التعويض أو توفير سكن بديل قريب من محل الإقامة المعتاد"[79]. ورداً على ذلك، قام تجمع فضفاض من المدافعين عن حقوق الإنسان بتأسيس منظمة "طشقند - سنوس" (Tashkent-Snos)، وهي منظمة تركز على حقوق السكن، مع التركيز بشكل خاص على هدم الأحياء التقليدية في مدن البلد وعمليات الإخلاء القسري والتوسع الحضري غير المستدام. كما ترصد المنظمة حالات تدمير التراث الثقافي وخصخصة الساحات والحدائق العامة[80].

66 - ومن بين الأمثلة على كيفية تنظيم المواطنين لمقاومة عمليات الإخلاء القسري، تبرز منظمة طشقند - سنوس كيفية تكاتف سكان مبنى سكني مدرج للهدم لتقديم التماسات إلى مختلف مؤسسات الدولة، ولفت الانتباه من خلال إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام الوطنية والدولية، وتنظيم تجمعات ثقافية في منازلهم وبالتعاون مع آخرين، والبحث في القيمة التاريخية للمبنى. وقد تكللت الحملة بالنجاح، بحيث منحت وزارة الثقافة في أوزبكستان المبنى وضع الحماية[81]. ومن خلال الترويج لهذه الحملات وتوفير التثقيف بشأن حقوق السكن والحقوق الثقافية، تعمل منظمة طشقند - سنوس وغيرها من منظمات حقوق الإنسان على تزويد المواطنين بالمعرفة والأدوات اللازمة لكفالة استدامة مجتمعاتهم المحلية وحماية تراثهم الثقافي والطبيعي.

لام - الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)

67 - لن يتسنى تحقيق الغاية 2 من الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية) إلا بالتعاون مع الشعوب والمجتمعات المحلية التي تتناغم حياتها مع الطبيعة المحيطة بها. وقد ظل المدافعون عن حقوق الإنسان يؤدون دورًا بارزًا في تسليط الضوء على المواضع التي لم يكن فيها استخدام الموارد الطبيعية مستدامًا ولا كفؤا.

68 - ففي إكوادور، يعمل المدافعون عن حقوق الإنسان في مجتمع سان بابلو دي أمالي، في كانتون تشيلانيس بمحافظة بوليفار، منذ سنوات على مقاومة تشييد وتشغيل محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية على نهر دولسيبامبا، محذرين من الآثار السلبية على حقوق الإنسان للمجتمعات المحلية التي تعيش على ضفة النهر[82]. وقد أشرفت شركة هيدروتامبو، وهي شركة الطاقة الكهرومائية، على التغييرات المدخلة في كيفية إدارة تدفقات النهر، مما أدى إلى ظهور الفيضانات وتآكل التربة بشكل منتظم بسبب تحويل الشركة لمسار النهر[83]. وقد أدى ذلك إلى تدمير المنازل والمزارع وفقدان المحاصيل. وقد تعرض المدافعون عن حقوق

(79) انظر البلاغ AL UZB 1/2024، متاح عبر الرابط https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28745.

(80) ورقة مقدمة من منظمة "طشقند - سنوس".

(81) Radmir Khajbakhteev, "How Uzbekistan's rampant development is prompting a grassroots rebellion", Housing News, 28 September 2021.

(82) ورقة مقدمة من مكتب أمين المظالم في إكوادور.

(83) مكتب تنظيم المعلومات وتحليل المخاطر في إكوادور (انظر https://static1.squarespace.com/static/6320c936bec4711e6d9e3191/t/643ae2e32918882dc8b85d8d/1681580771744/2023-03-27.+informe_chillanes-SNGR.pdf).

الإنسان الذين احتجوا سلمياً على تصرفات الشركة وسلطوا الضوء على الآثار السلبية للتجريم والتهديد والتخويف[84].

69 - وفي عام 2018، طلب أفراد من المجتمعات المحلية من الأمانة الوطنية للمياه تقييم استخدام شركة هيدروتامبو للنهر[85]، وفي العام التالي، سحبت حكومة إكوادور من الشركة حق استخدام النهر خلال أشهر الصيف. وفي أعقاب جهود الدعوة المستمرة، أمرت الحكومة في أيار/مايو 2023 شركة هيدروتامبو بالتوقف عن استخدام مياه نهر دولسيبامبا بالكامل بسبب مشاكل عدم الامتثال التي تم الكشف عنها في الاستعراض الذي طلبه المدافعون عن حقوق الإنسان في سان بابلو دي أمالي. وبالموازاة مع ذلك، رفع مكتب أمين المظالم في البلد قضية لدى المحكمة الدستورية ضد شركة هيدروتامبو لانتهاكها حقوق الطبيعة التي يكفلها دستور البلد لعام 2008[86].

70 - وفي إطار السعي إلى تحقيق الغاية 6 من الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، كان للمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان دور فعال في الضغط من أجل سن تشريع ملزم بشأن بذل العناية الواجبة في مجال البيئة وحقوق الإنسان في الأعمال التجارية على مستوى الاتحاد الأوروبي لما يقرب من عقد من الزمن قبل اعتماد توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن التزام الشركات ببذل العناية الواجبة في مجال الاستدامة في عام 2024[87]. وكجزء من هذه العملية، أوصلت المنظمات غير الحكومية أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان من المناطق المتأثرة سلبًا بأنشطة الأعمال التجارية لكفالة أن يتمكن صانعو السياسات والمشرعون من الاستماع مباشرة إلى أولئك المعرضين لخطر الإهمال. وقامت أربع منظمات من المجتمع المدني (مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومنظمة الخط الأمامي: المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والمنظمة الدولية لحقوق الشعوب الأصلية، ومنظمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، بدعم من ائتلاف المدافعين عن الأراضي والشعوب الأصلية والبيئة، بعقد حلقات عمل مع أكثر من 60 مدافعاً عن حقوق الإنسان من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية حتى يتسنى إدراج شواغلهم للنظر فيها عند وضع الصيغة النهائية لنص الأمر التوجيهي[88].

ميم - الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي)

71 - مع اعتراف 83 في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رسمياً بالحق في بيئة صحية في قوانينها المحلية[89]، فليس من المستغرب أن يكون المدافعون عن حقوق الإنسان في كثير من الأحيان

(84) ورقة مقدمة من مكتب أمين المظالم في إكوادور.

(85) انظر http://esacc.corteconstitucional.gob.ec/storage/api/v1/10_DWL_FL/e2NhcnBldGE6J2VzY3JpdG8nLCB1dWlkOicyMDg5NjAyNS1iNmNhLTQ4ZjYtOWI1Mi1lZmM0N2M2MjM2NWIucGRmJ30=.

(86) ورقة مقدمة من مكتب أمين المظالم في إكوادور.

(87) تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها.

(88) Business and Human Rights Resource Centre and others, “Hearing the human: ensuring due diligence legislation effectively amplifies the voices of those affected by irresponsible business” (October 2021).

(89) OHCHR, “High Commissioner urges climate action to be guided by human rights”, 13 June 2024.

في الخطوط الأمامية لتعزيز هذا الحق وحمايته والدفاع عنه. ومن خلال عملهم في معارضة انتهاكات الحق في بيئة صحية، فإنهم يدفعون الحكومات إلى تحقيق الغاية 2 من الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة[90]. ومع ذلك، وحتى في منابر الأمم المتحدة التي أُنشئت لمعالجة العمل المناخي، بما في ذلك مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان تحديات تحول دون مشاركتهم مشاركة مجدية، بما في ذلك فيما يتعلق بالقيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات في البلدان المضيفة[91]. فمن خلال مشاركة المجتمع المدني يمكن الاستماع إلى قصص المتضررين من تغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان، على الرغم من القيود الكبيرة التي تفرضها البلدان المضيفة في كثير من الأحيان.

72 - وعندما يحاول المدافعون عن حقوق الإنسان التأكيد على حقهم في بيئة نظيفة وصحية، غالبًا ما يقابلون بالعنف. وقد أشارت المقررة الخاصة في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والأربعين، في عام 2021 (A/HRC/46/35)، إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في مجال الدفاع عن البيئة يدخلون في خانة المدافعين الذين يُرجح أن يتعرضوا للقتل.

73 - وهناك حركة الطلاب المناهضين لخط أنابيب النفط الخام في شرق أفريقيا، وهي حركة سلمية في أوغندا تهدف إلى تحقيق العدالة المناخية من خلال التوعية والتثقيف والاحتجاجات السلمية والعصيان المدني. وقد أُنشئت الحركة في عام 2022 لمعارضة بناء خط أنابيب النفط الخام في شرق أفريقيا، ولها حضور في 12 جامعة في جميع أنحاء البلد. وفي أيلول/ سبتمبر 2023، عندما سعى عدد من الطلاب إلى تسليم التماسات إلى البرلمانيين الأوغنديين لمطالبتهم بإنهاء الاستثمار في مشاريع الوقود الأحفوري وإعادة توجيه التمويل إلى مصادر الطاقة المتجددة، زُعم أن عددًا من المدافعين عن حقوق الإنسان تعرضوا للاعتداء من قبل الشرطة واعتُقلوا واحتُجزوا لمدة يومين قبل أن يتم الإفراج عنهم بكفالة.

74 - وفي سياق يعتقد فيه العديد من الناس أن حكوماتهم تخذلهم فيما يتعلق بتغير المناخ[92] على خلفية عدم تحقيق أهداف اتفاق باريس و "نافذة تتضايق بسرعة لرفع الطموح وتنفيذ الالتزامات الحالية" (FCCC/SB/2023/9)، ليس من المستغرب أن تصبح المظاهرات والعصيان المدني أدوات شائعة تستخدمها الحركة المناخية للضغط على الحكومات لاتخاذ المزيد من الإجراءات.

75 - وتوعز الغاية 3 من الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة إلى الدول "[بـ] تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به". ولكن، بدلاً من توجيه طاقة الناشطين في مجال المناخ، الذين يعملون على زيادة الوعي وتثقيف الناس بشأن مخاطر انهيار المناخ، يتجه عدد متزايد من الدول في أوروبا وأماكن أخرى عوضا عن ذلك إلى سن تشريعات لتقييد حقوق هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان في مواصلة عملهم. ففي ورقة موقف صادرة عام 2024 بعنوان "قمع الدولة للاحتجاج البيئي والعصيان المدني: تهديد رئيسي لحقوق الإنسان والديمقراطية"، أشار المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن البيئة إلى التغييرات التشريعية في ألمانيا وإيطاليا

(90) إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني.

(91) ورقة مشتركة مقدمة من منظمة العفو الدولية، ومركز القانون البيئي الدولي، والمفوضية المصرية للحقوق والحريات، والشبكة العالمية للدفاع القانوني المتعلق بالمناخ.

(92) انظر https://peoplesclimate.vote.

والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والتي أدخلت جميعها عقوبات أكثر تشددا على أشكال معينة من الاحتجاج السلمي[93]. وهكذا، تعيق الحكومات بمثل هذه الخطوات قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على مساعدتها في تحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة.

نون - الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء)

76 - كما هو الحال مع أي من غايات أهداف التنمية المستدامة التي تدعو إلى وضع حد للممارسات الضارة وحماية البيئة والحد من الأنشطة الملوثة وزيادة فرص الوصول لمجموعة من الفئات التي تتعرض تقاليدها للخطر، مثل صغار الصيادين الحرفيين، يسهم المدافعون عن حقوق الإنسان في رصد وتنفيذ غايات الهدف 14.

77 - وقد ائتلفت مجموعة من المجتمعات المحلية الساحلية في بابوا غينيا الجديدة لتشكيل تحالف محاربي سولوارا للقيام بحملة ضد التعدين في قاع البحار العميقة في المنطقة. ويشعر التحالف بالقلق إزاء "الآثار المحتملة للضوضاء والتلوث الكيميائي الناجم عن نشاط التعدين في قاع البحار العميقة على البيئة البحرية والحياة البحرية"[94]. ورداً على التقارير التي أفادت العام الماضي بأن نشاط التعدين في قاع البحار العميقة يبدو من المرجح بشكل متزايد أنه سيتواصل، حذر حاكم محافظة أورو الساحلية من أن "العناصر المجهولة" في التعدين في قاع البحار العميقة أكبر من أن يتم تجاهلها، وقال أمام البرلمان: "يا قادة المجتمعات الساحلية، ما لم توقفوا هذا الأمر وتراقبوا ما يجري بقلق، فإنكم ستخذلون شعوبكم"[95].

78 - وقد دعت 27 دولة، بما في ذلك ألمانيا والبرازيل وفرنسا وفيجي وكندا[96]، إلى فرض حظر أو وقف اختياري أو وقف تحوطي على التعدين في قاع البحار العميقة، حتى يتم فهم المخاطر بشكل أفضل. وعلى مدى عدة سنوات مضت، انخرط تحالف محاربي سولوارا في أنشطة التوعية والتثقيف وبناء التحالفات لكفالة أن يكون السكان الأكثر عرضة للتأثر بالتعدين في قاع البحار العميقة على دراية تامة بالمخاطر المحتملة التي يشكلها هذا المشروع. ويأتي ذلك في سياق تفيد فيه التقارير بصعوبة الحصول على معلومات بشأن المشروع، وتشتكي فيه المجتمعات المحلية من عدم تمتيعها بالموافقة الحرة المسبقة المستنيرة[97].

79 - ويعمل فريق البحث التابع لبرنامج One Ocean Hub، ومقره في جامعة كيب تاون في جنوب أفريقيا، مع صغار الصيادين للمساعدة في تحقيق الغاية باء من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة[98]. وقد فعل ذلك من خلال إنشاء خرائط ذات إسناد جغرافي تحدد مناطق الصيد التقليدية لصغار الصيادين، والتي بدورها تسمح للصيادين بالدعوة إلى إنشاء مناطق صيد صغيرة النطاق. وقد أُدرجت هذه المعلومات في عمل المعهد الوطني للتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا أثناء قيامه بوضع خرائط للتنوع البيولوجي.

(93) Michael Forst, "State repression of environmental protest and civil disobedience: a major threat to human rights and democracy", position paper, February 2024.

(94) ورقة مقدمة من مشروع المدافعين عن المحيطات.

(95) "Minister explains Solwara 1 project", *The National*, 17 August 2023.

(96) انظر https://deep-sea-conservation.org/solutions/no-deep-sea-mining/momentum-for-a-moratorium/governments-and-parliamentarians.

(97) ورقة مقدمة من مشروع المدافعين عن المحيطات.

(98) توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق.

وستُستخدم هذه الخرائط بعد ذلك كأساس لعملية تخطيط الحيز البحري في جنوب أفريقيا، بما في ذلك المساعدة في توجيه الحكومة بشأن الاستجابة لطلبات التعدين. وفي آذار/مارس 2023، عقد برنامج One Ocean Hub حلقة عمل لصائدي الأسماك من مقاطعتي كيب الشمالية وكيب الغربية، بحيث طلب جميع المشاركين المساعدة في وضع خرائط مماثلة من أجل مساعدتهم في التفاوض مع السلطات في عمليات التخطيط البحري[99].

سين - الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة في البر)

80 - في كل منطقة من مناطق العالم، ينشط المدافعون عن حقوق الإنسان في الدفاع عن الغاية 1 من الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة[100] وتعزيزها. وغالباً ما يحدث ذلك على خلفية من المخاطر، عادةً في أعقاب عدم التشاور مع المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل مجدٍ قبل أو أثناء تطوير المشاريع الكبرى المدمرة في المناطق التي عاشوا فيها لأجيال. وفي هذا السياق، يتعرض المدافعون عن البيئة بشكل روتيني للاعتقال والسجن والاعتداء الجسدي والقتل.

81 - ويعرب المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية ومجتمعات الرعاة في منغوليا عن مخاوفهم بشأن تأثير أنشطة شركات التعدين في البلد، بما في ذلك تقلص المراعي وزيادة التلوث بالغبار والضوضاء والعواقب المترتبة على صحة الإنسان والماشية[101]. وقد استندت شبكة منظمات المجتمع المدني المنغولية المعنية بأهداف التنمية المستدامة إلى هذه الشواغل في إعداد تقرير تقييمي عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف[102].

82 - وفي التبت، سلط المدافعون عن حقوق الإنسان الضوء على فرض مشاريع التعدين والبنية التحتية، ضد رغبة سكان التبت المحليين، وهو ما يشكل خطرًا على استدامة استخدام الأراضي والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وفي غياب أي تشاور ذي مغزى أو موافقة حرة مسبقة مستنيرة، دأب التبتيون على الاحتجاج على مثل هذه الإجراءات، وهو ما يؤدي إلى سجنهم. فقد سُجن اثنان على الأقل من المدافعين عن حقوق الإنسان لمدة 10 سنوات و 11 سنة في عام 2014 لمشاركتهم المزعومة في احتجاج بيئي ضد عمليات التعدين في موقع جبل محلي مقدس، يسمى ناغلا دزامبا في مقاطعة بيرو[103].

83 - وفي شباط/فبراير 2024، ورد أن أكثر من 100 تبتي تجمعوا بشكل سلمي في مكتب حكومي محلي في مقاطعة غانزي في محافظة سيتشوان للتعبير عن معارضتهم لمشروع الطاقة الكهرومائية في غانغتو الذي سيجبر الآلاف من التبتيين وستة أديرة، يعود تاريخ أحدها إلى القرن الثالث عشر، على الانتقال. كما أعرب السكان عن قلقهم من الأضرار البيئية وتدمير النظم الإيكولوجية وإغراق القرى التي من المحتمل أن تحدث

(99) ورقة مقدمة من برنامج One Ocean Hub.

(100) ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020.

(101) Prarthana Rao and Valerio Loi, *From Dreams to Dust: Examining the impact of Mining on Herder Communities in Mongolia* (Asian Forum for Human Rights and Development, 2023).

(102) تقرير مشترك لمنظمات المجتمع المدني المنغولية بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

(103) انظر البلاغ AL CHN 14/2023، متاح عبر الرابط https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28246.

إذا ما تم المضي قدماً في مشروع الطاقة الكهرومائية. وردًا على الاحتجاجات، اعتقلت الشرطة الصينية متظاهرين، وحتى وقت كتابة هذا التقرير، أفادت التقارير أن اثنين منهم لا يزالان رهن الاحتجاز[104].

84 - وفي المكسيك، ظلت مجتمعات راراموري تشورياتشي (المعروفة أيضًا باسم بينو غوردو) ومجتمعات كولوراداس دي لا فيرخين من السكان الأصليين في سييرا تاراهومارا، في ولاية تشيواوا، تكافح منذ عقود ضد آفة قطع الأشجار غير القانوني في الأراضي التي يدعون أنها ملكهم بحق الأجداد[105]. وتعد سييرا تاراهومارا موطناً لثلثي "الأخشاب الحية" في المكسيك[106]، على الرغم من أن إزالة الغابات السريعة في السنوات الأخيرة أدت إلى فقدان كبير للأشجار.

85 - وفي عام 2015، وبعد حملات متواصلة قامت بها جماعة راراموري تشورياتشي وغيرها من جماعات السكان الأصليين، سحبت المحكمة الزراعية الموحدة تصاريح قطع الأشجار في غابة كولوراداس دي لا فيرخين التي أصدرتها وزارة البيئة والموارد الطبيعية في عام 2007. كما نص الحكم على أنه يجب على الوزارة التشاور مع مجتمع السكان الأصليين في الإقليم قبل إصدار أي تصاريح أخرى. وعلى الرغم من ذلك، يستمر تنفيذ الأنشطة التي يُزعم أنها مرتبطة بتطوير مشاريع الحراجة في المناطق، ونتيجة لما يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان من المجتمعات المحلية من جهود الدعوة فيما يتعلق بالتقاضي ضد هذه الأنشطة والترويج لتلك القضايا، فإنهم يتعرضون لمخاطر شديدة وصلت إلى حد القتل[107].

عين - الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية)

86 - يعتبر الهدف 16 أكثر أهداف التنمية المستدامة ارتباطاً بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه الهدف الوحيد الذي يتضمن غايات أو مؤشرات تشير صراحة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان. وبتركيزه على تعزيز سيادة القانون والحد من جميع أشكال العنف وحماية الحريات الأساسية، فإنه يتحدث عن العمل الذي غالبًا ما يندرج في فئة العمل "الكلاسيكي" للمدافعين عن حقوق الإنسان. وهذا العمل هو بالفعل عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، ولكن، كما توضح المقررة الخاصة في هذا التقرير، فإنه جزء من مجموعة واسعة بشكل محير من الأعمال التي يقوم بها المدافعون عن حقوق الإنسان.

87 - وقبل اعتقال محامية حقوق الإنسان هدى عبد المنعم في مصر في عام 2018، استخدمت هذه المحامية القانون على نطاق واسع لتعزيز سيادة القانون؛ فقد عملت على "ضمان مساواة الجميع في إمكانية اللجوء إلى العدالة" من خلال التمثيل القانوني للأشخاص الذين سُجنوا بسبب ممارستهم لحرية المعتقد وحرية التعبير. كما أسهمت في تحقيق هذا الهدف من خلال توثيق حالات الاختفاء القسري ولفت الانتباه إليها. وكانت هدى عبد المنعم عضوا سابقا في نقابة المحامين المصرية والمجلس القومي لحقوق الإنسان والبرلمان المصري (الفترة 2012-2013)[108]، وقد اعتُقلت واختفت قسريًا في عام 2018 وحُكم عليها في نهاية

(104) ورقة مقدمة من الحملة الدولية من أجل التبت.

(105) ورقة مقدمة من شبكة الدفاع عن أراضي السكان الأصليين في سييرا تاراهومارا (تشيواوا، المكسيك).

(106) United Nations Environment Programme, "Protecting the Sierra Tarahumara, a biodiversity hot spot", 28 June 2019.

(107) انظر البلاغ AL MEX 2/2024، متاح عبر الرابط https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28798.

(108) ورقة مقدمة من لجنة العدالة.

المطاف بالسجن خمس سنوات في عام 2023، بأثر رجعي من تاريخ اعتقالها، بتهمة الانضمام إلى منظمة إرهابية غير محددة. وفي اليوم الذي كان من المقرر إطلاق سراحها في عام 2023، تم إبلاغها بتهمتين جديدتين ضدها، بما في ذلك تهمة مماثلة للتهمة التي أنهت للتو فترة سجنها بسببها[109].

88 - وفي بولندا، تعرض مبدأ مساواة الجميع في إمكانية اللجوء إلى العدالة[110] للخطر في أعقاب الإصلاحات القضائية التي أدخلها حزب القانون والعدالة بعد وصوله إلى السلطة في عام 2015[111]. فقد هددت هذه الإصلاحات الفصل بين السلطات من خلال تدخل السلطتين التنفيذية والتشريعية في استقلال القضاء[112]. واستجابت المنظمات الحقوقية والقانونية بإطلاق نداءات إلى الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والانخراط في التواصل مع الجمهور البولندي. وقدمت مؤسسة هلسنكي لحقوق الإنسان شكاوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وضغطت من أجل الإحالات الأولية إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، ورفعت قضايا لدى آلية الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة[113]. وأطلق المحامون في بولندا مؤسسة المحاكم الحرة في عام 2017 للدفاع عن سيادة القانون وتعزيزها من خلال المشاركة العامة والتمثيل القانوني المجاني وجهود الدعوة. وقد نظرت المؤسسة في أكثر من 100 قضية تتعلق باستقلال القضاء وسيادة القانون، وقدمت مرافعات أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي. كما نظمت حلقات دراسية للطلاب بشأن القيم الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[114].

فاء - الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)

89 - لا يمكن تحقيق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة دون أن يكون لدى الدول البيانات اللازمة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الغايات. وفي هذا الصدد، يقدم المدافعون عن حقوق الإنسان مساهمة هائلة في جمع البيانات، بدءاً من البيانات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تجمعها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كثير من الأحيان، إلى بيانات أكثر تحديداً عن وقوع الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، على نحو ما تجمعه مختلف المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

90 - وعندما يتعلق الأمر بالفئات المهمشة، تزداد أهمية المنهجيات القوية لجمع البيانات لكفالة أن تدرج تجاربهم بدقة في عمليات رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها. وقد تعاونت 21 مجموعة من الشعوب الأصلية ولجنة توجيهية تتألف من خمس منظمات، بدعم من الاتحاد الأوروبي، على وضع وتنفيذ "مستكشف

(109) انظر البلاغ AL EGY 7/2023، متاح عبر الرابط https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28706.

(110) الغاية 3 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.

(111) ورقة مقدمة من معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية.

(112) انظر البلاغ AL POL 1/2017، متاح عبر الرابط https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=23250.

(113) ورقة مقدمة من معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية.

(114) انظر https://worldjusticeproject.org/world-justice-challenge/free-courts-foundation-defending-rule-law-poland.

أحوال الشعوب الأصلية"[115]، وهو عبارة عن مجموعة من الأدوات لرصد تنفيذ ما يلي: إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ واتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية من حيث صلتها بالشعوب الأصلية؛ وأهداف التنمية المستدامة؛ ونتائج المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية. وتستخدمه الآن منظمات ومجتمعات السكان الأصليين في 29 بلداً في آسيا وأفريقيا والأمريكتين والقطب الشمالي، بما يسمح لها بإنشاء بيانات عالية الجودة خاصة بها وفي الوقت نفسه زيادة الوعي بحقوقها الإنسانية المعترف بها دولياً[116].

91 - وفي دراسة أجراها الائتلاف الدولي للأراضي، في عام 2021، سلط الائتلاف الضوء على عدم تضمين الدول بيانات رسمية عن الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، على النحو الذي دعا إليه المؤشر 10-1 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، في تقاريرها الوطنية الطوعية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. وخلصت الدراسة إلى أنه "من بين 162 بلدا قدم تقارير وطنية طوعية منذ عام 2015، أشارت ثلاثة بلدان فقط، أي أقل من 2 في المائة، إلى أن شخصا واحدًا على الأقل من المدافعين عن حقوق الإنسان قد قُتل أو تعرض للاعتداء"[117].

92 - وفي عام 2018، اعتمد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إعلان مراكش والتزم بتعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال رصد الحيز المدني والإبلاغ عنه. وكجزء من هذا الالتزام، قام المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع مفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعدة مؤسسات أخرى، بما في ذلك شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان، بتطوير أداة رصد الحق في الدفاع عن الحقوق لرصد وتسجيل الانتهاكات المتصلة بالحق في الدفاع عن الحقوق[118].

93 - وتستخدم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" هذا الإطار لتوسيع نطاق تواصلها مع المدافعين عن حقوق الإنسان، والتعاون معهم في توحيد البيانات المتعلقة بالتجاوزات والانتهاكات وتعزيز تحليلها ورصدها لحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في البلدان. فعلى سبيل المثال، استخدمت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان بالتعاون مع عدة منظمات غير حكومية وسلطات وطنية أداة الحق في الدفاع عن الحقوق لجمع البيانات عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في كينيا ولإجراء تقييم مشترك للثغرات في تنفيذ التزامات وتعهدات ذلك البلد في هذا الصدد. وبموافقة المجموعات المعنية، تم تقديم بيانات مجمعة عن الانتهاكات والتجاوزات المزعومة إلى المكتب الوطني للإحصاء في كينيا بهدف الإسهام في الاستعراض الوطني الطوعي للبلد لعام 2024 في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في نيويورك[119].

(115) انظر https://indigenousnavigator.org.

(116) ورقتان مقدمتان من المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان والمجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية.

(117) International Land Coalition and Alliance for Land, Indigenous and Environmental Defenders, "A crucial gap 2023: the limits to official data on attacks against defenders and why it's concerning" (July 2023).

(118) ورقة مقدمة من المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان.

(119) انظر https://defend.humanrights.dk/files/media/document/Final%20Report%20-%20Human%20Rights%20Defenders%20-%20Kenya%20-%20April%202024.pdf.

رابعا - التوصيات

94 - تقدم المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان التوصيات التالية إلى الدول الأعضاء:

(أ) الاعتراف علنًا بالدور الذي يؤديه المدافعون عن حقوق الإنسان في مساعدة الدول على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما في سياق "عدم ترك أحد خلف الركب"؛

(ب) اعتماد أو تعديل أو سحب القوانين لكفالة ألا يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني قيودًا في القيام بعملهم المشروع في تعزيز خطة عام 2030؛

(ج) التأكد من بذل العناية الواجبة الشاملة لحقوق الإنسان، بأساليب تشمل الحصول على الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة، قبل البدء في أي مشاريع لاستغلال الموارد أو مشاريع البنى التحتية التي قد تقوض أهداف التنمية المستدامة من خلال تعريض حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في المنطقة المعنية للخطر؛

(د) دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمتثل للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) في رصد حالة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وتقديم تقارير عنها، بما في ذلك كيفية تأثير القيود المفروضة على الحيز المدني عليها، على النحو المبين في إعلان مراكش؛

(هـ) التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم لوضع آليات رصد وإبلاغ معززة لجمع البيانات عن الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان والنقابيين والصحفيين، بما يتماشى مع المؤشر 10-1 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق جمع بيانات مصنفة عن الأصل الإثني والعرق والميل الجنسي والهوية الجنسانية والإعاقة ونوع الجنس والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص ذات الصلة، والاسترشاد بتلك البيانات في وضع سياسات الحماية؛

(و) الامتناع عن تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب عملهم السلمي في النهوض بالتنمية المستدامة، حتى لو كان نهجهم يختلف عن نهج الدولة؛

(ز) التحقيق الفوري والشفاف والصارم في أي اعتداءات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، واعتبار عملهم في مجال حقوق الإنسان دافعا محتملا لمثل هذه الاعتداءات؛

(ح) دعم الجهود المبذولة لزيادة المساءلة عن عمليات قتل المدافعين وغير ذلك من الاعتداءات التي تستهدفهم، بوسائل تشمل الإجراءات الجنائية على المستوى الوطني وآليات المساءلة ولجان التحقيق الإقليمية والدولية، وكفالة أنه عندما يُقتل مدافع عن حقوق الإنسان، تعتبر السلطات تلقائياً العمل الحقوقي الذي كان يضطلع به المدافع عن حقوق الإنسان مسارا للتحقيق في دوافع القتل؛

(ط) إنشاء أو مواصلة تطوير منتديات ومنصات لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، لتقديم مدخلات في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإتاحة الفرص لهم لإثارة الشواغل بشأن العوائق التي يواجهونها في عملهم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

95 - وتقدم المقررة الخاصة التوصيات التالية للأعمال التجارية والمؤسسات المالية الدولية:

(أ) وضع ونشر سياسات خاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، بالتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان، من أجل حماية المدافعين على نحو أفضل؛

(ب) الالتزام بإيلاء العناية الواجبة لحقوق الإنسان والبيئة بشكل منهجي طوال دورة حياة أي مشروع، مع كفالة الحصول على الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة من المجتمعات المحلية المتأثرة قبل بدء العمل.

خامسا - معلومات مستكملة منذ عام 2021 بشأن السجن المطول للمدافعين عن حقوق الإنسان

96 - أُرسلت رسائل بشأن مسألة السجن المطول للمدافعين عن حقوق الإنسان إلى 24 دولة في عامي 2020 و 2021. ومنذ آخر تحديث قدمته المقررة الخاصة بشأن الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان في هذه البلاغات، يسرها أن تفيد بأن المدافع الهندي عن حقوق الإنسان ج. ن. سايبابا قد بُرئ من جميع التهم الموجهة إليه وأُطلق سراحه في آذار/مارس 2024، بعد أن أمضى ما يقرب من 10 سنوات في السجن.

97 - وترحب المقررة الخاصة كذلك بالإفراج بإطلاق سراح ناجي فتيل في البحرين في آذار/مارس 2024 مع العفو عنه، والعفو عن محمد الباقر وباتريك جورج زكي في مصر في تموز/يوليه 2023، وكذلك تبرئة جميلة الوكيل في الجزائر في كانون الأول/ديسمبر 2023.

98 - وتأسف المقررة الخاصة لاستمرار سجن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يقضون 10 سنوات أو أكثر في 16 بلدا، على النحو المشار إليه في تقريرها لعام 2021، وهي: الاتحاد الروسي، وإريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبحرين، وبيلاروس، وتركيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، والصين، وطاجيكستان، وفييت نام، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية. ويشمل ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية (محمد القحطاني، وعيسى النخيفي) وفي الإمارات العربية المتحدة (محمد الركن، وهادف راشد عبد الله العويس، وسالم حمدون الشحي)، الذين لا يزالون يقبعون في السجن ويواجهون تهماً جديدة على الرغم من أنهم أكملوا أحكامهم البالغة 10 سنوات في عام 2022. وتعرب عن الجزع من رفض الاستئناف الذي تقدمت به المدافعة عن حقوق الإنسان ألفت هانم محمد شويفا في طاجيكستان في كانون الثاني/يناير 2024 ضد الحكم بالسجن لمدة 20 عامًا الذي صدر بحقها في كانون الأول/ديسمبر 2022 نتيجة عملها في مجال حقوق الإنسان. وتعرب كذلك عن استيائها من الحكم على بوزورغمهر يوروف بالسجن لمدة 10 سنوات إضافية في تموز/يوليه 2023 في البلد نفسه، تضاف إلى عقوبة السجن لمدة 18 عامًا التي كان يقضيها بالفعل. وتجدد المقررة الخاصة دعوتها للإفراج عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين بسبب ممارستهم لحقهم في الدفاع عن الحقوق.